مجلة العلوم الشاملة
عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث للعلوم والتقنية
المجلد (10)، العدد (37)، (نوفمبر2025)
ردمد: 3014-6266

Comprehensive Journal of Science
Volume (10), Issue (37), (NOV. 2025)
SICST2025, www.sicst.ly
ISSN: 3014-6266

التكامل الاقتصادي المغاربي وانعكاسه على الاقتصاد الليبي

عزالدين عبدالسلام الكيلاني موسى [*1]، ابراهيم مختار احمد ابراهيم [2]

[1] قسم العلوم الادارية و المالية، المعهد العالي للعلوم و التقنية غدامس، الجامعة، غدامس، ليبيا

[2] قسم العلوم الادارية و المالية، المعهد العالي للعلوم و التقنية البيضاء، الجامعة، البيضاء، ليبيا

[*] **البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي):** ezoisra@gmail.com

Received: 02-06-2023; Revised: 02-07-2023; Accepted: 17-07-2023; Published: 20-08-2023

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) في تعزيز التنمية الاقتصادية والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية المشتركة، ويركز البحث على انعكاسات هذا التكامل على الاقتصاد الليبي من حيث تحسين التجارة البينية، جذب الاستثمارات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، كما يناقش التحديات التي تعترض تحقيق هذا التكامل، مثل الاختلافات الاقتصادية والسياسية بين الدول المغاربية، ويسعى البحث إلى تقديم مقترحات لتحقيق تكامل اقتصادي فعال، يمكن أن يعزز من موقع ليبيا في الاقتصاد الإقليمي والعالمي

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي، الاقتصاد الليبي، التجارة البينية، دول المغرب العربي.

Abstract: (Times New Roman: size - 12) Abstract must be written in English within 300 words.

This research aims to examine the importance of economic integration among the Maghreb countries (Libya, Tunisia, Algeria, Morocco, and Mauritania) in promoting economic development and utilizing shared economic potentials. The study focuses on the impact of this integration on the Libyan economy, particularly in terms of enhancing intra-regional trade, attracting investments, and strengthening economic stability. It also discusses the challenges hindering the achievement of this integration, such as economic and political differences among the Maghreb countries. Furthermore, the research seeks to propose recommendations for achieving effective economic integration that could enhance Libya's position in both the regional and global economy.

Keywords: Economic integration, Libyan economy, Intra-regional trade, Maghreb countries.

مقدمة:

يمثل التكامل الاقتصادي المغاربي أحد المحاور الحيوية لتعزيز التنمية الاقتصادية في دول المغرب العربي، التي تضم خمس دول هي: ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا، وعلى الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذا التكامل من خلال تأسيس اتحاد المغرب العربي (UMAG) في عام 1989، لا تزال التحديات الاقتصادية والسياسية تعيق تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الاتحاد.

تعد ليبيا بثرواتها الطبيعية وموقعها الاستراتيجي، لاعبًا محوريًا في تعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، يُمكن للاقتصاد الليبي أن يسهم بشكل كبير في دعم التجارة البينية، وتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز الشراكات الإقليمية، في المقابل، قد يكون للتكامل الاقتصادي المغاربي انعكاسات عميقة على الاقتصاد الليبي، سواء من حيث الفوائد المتوقعة أو التحديات التي قد تواجهها القطاعات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة واقع التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي، مع التركيز على دور الاقتصاد الليبي في هذا التكامل، كما تسلط الضوء على الانعكاسات المحتملة لهذا التكامل على الاقتصاد الليبي، من خلال تحليل البيانات المستمدة من تقارير مثل التقرير العربي الموحد.

مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول ضعف مستويات التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي، رغم وجود اتحاد إقليمي يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، بالنسبة لليبيا فإن هذا الضعف يشكل تحديًا أمام تحقيق الاستفادة المثلى من إمكانات التعاون الإقليمي، وبناءً عليه، يتم طرح الإشكالية الرئيسية للبحث كما يلي: ما هي انعكاسات التكامل الاقتصادي المغاربي على الاقتصاد الليبي؟

ويتفرع من هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية:

1. ما هي المعوقات التي تواجه التكامل الاقتصادي المغاربي؟
2. ما هي المجالات الاقتصادية التي يمكن أن تستفيد منها ليبيا في ظل التكامل الاقتصادي؟
3. كيف يمكن لليبيا الاستفادة من التكامل الاقتصادي المغاربي في تنويع اقتصادها والحد من الاعتماد علي النفط؟

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول قضية حيوية تمس مستقبل التنمية الاقتصادية لدول المغرب العربي بشكل عام، وليبيا بشكل خاص. وتتجلى أهمية البحث في النقاط التالية:

1. المساهمة في تعزيز فهم الأبعاد الاقتصادية للتكامل المغاربي.
2. تقديم رؤية مستقبلية حول كيفية استفادة ليبيا من التكامل الإقليمي.
3. تسليط الضوء على العوائق التي تواجه التكامل الاقتصادي المغاربي وسبل تجاوزها.
4. إثراء الأدبيات الأكاديمية في مجال التعاون الاقتصادي الإقليمي.

أهداف البحث

1. دراسة واقع التكامل الاقتصادي المغاربي وتطوره التاريخي.
2. تحديد التحديات الاقتصادية والسياسية التي تعيق تحقيق التكامل المغاربي.
3. تحليل انعكاسات التكامل الاقتصادي على الاقتصاد الليبي من مختلف الجوانب.
4. تقديم توصيات لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي بما يخدم الاقتصاد الليبي.

فرضيات البحث

1. التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي يمكن أن يؤدي إلى تحسين أداء الاقتصاد الليبي من خلال زيادة التبادل التجاري والاستثمارات.
2. ضعف التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي يرجع إلى التحديات السياسية والاقتصادية.
3. تطوير البنية التحتية الإقليمية سيعزز فرص التكامل الاقتصادي المغاربي ويزيد من قدرة ليبيا على الاستفادة منه.

منهجية البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تقديم صورة شاملة عن واقع التكامل الاقتصادي المغاربي، مع التركيز على انعكاساته على الاقتصاد الليبي، كما تم الاعتماد ايضا على المنهج التاريخي لتتبع تطور جهود التكامل بين دول المغرب العربي مند تأسيس الاتحاد المغاربي، ولتحقيق اهداف البحث تم الاعتماد علي مصادر متنوعة من التقارير الرسمية والبيانات والاحصائية، مثل التقرير العربي الموحد واحصائيات اتخاد المغرب العربي مما يعزز دقة النتائج.

الدراسات السابقة

1- دراسة دبيح (2017) التكامل الاقتصادي المغاربي بين الواقع والآفاق، هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن الجهود التي بذلتها الدول المغاربية لتعزيز التكامل الاقتصادي، إلى جانب تقييم هذه المحاولات بشكل يُسهم في رسم معالم مستقبلية لهذه التجربة، وأكدت الدراسة على أهمية التكامل الاقتصادي كوسيلة لتمكين الدول المغاربية من إيجاد مكانة متميزة ضمن التكتلات الاقتصادية العالمية المختلفة، وخلصت الدراسة إلى أن التعاون المغاربي منذ بداياته، لم يحقق سوى نتائج محدودة، وأن محاولات التعاون الاقتصادي بين دول المغرب العربي، رغم تواضعها، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تمهيد الطريق لتعاون اقتصادي أكثر شمولًا، وأشارت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن هذه المحاولات لم تؤدِّ إلى رفع مستوى التعاون في مختلف المجالات بشكل كبير على مدى السنوات الماضية، إلا أن هناك فرصًا واعدة لزيادة حجم التبادل التجاري بين الدول المغاربية، وتعزيز التنسيق في القطاع الصناعي، مما يشير إلى إمكانية تحقيق مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي في المستقبل.

2- دراسة نوري وبوسعد (2018) التكامل الاقتصادي المغاربي بين الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز، وهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التكامل الاقتصادي في دول المغرب العربي من خلال استعراض ما تم تحقيقه من إنجازات في ظل الإمكانيات والموارد المتاحة، والتي يمكن أن تسهم في دعم هذا التكامل وتخفيف العقبات التي تحول دون تحقيقه. كما تناولت الدراسة تكلفة عدم إنجاز التكامل الاقتصادي بين الدول المغاربية، وتوصلت الدراسة إلى أن الإنجازات المحققة على مدى 27 عامًا تبقى محدودة جدًا ولا تلبّي تطلعات شعوب المنطقة، على الرغم من الإمكانيات الهائلة المتوفرة لدى الدول المغاربية، وأشارت الدراسة إلى أن النجاح في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي يتطلب إرادة سياسية قوية لتجاوز الخلافات القائمة، والاعتماد على المصالح الاستراتيجية المشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجه المنطقة، وأوضحت الدراسة أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يسهم في معالجة العديد من المشكلات التي تعاني منها شعوب المنطقة، مثل انخفاض مستويات المعيشة، تراجع مستويات التعليم، ضعف استخدام التكنولوجيا، وارتفاع معدلات البطالة، وهي مشكلات كانت من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع ثورات الربيع العربي.

اختتمت الدراسة بالتأكيد على أهمية العمل الجاد لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي كخطوة عاجلة لتحقيق أهداف وطموحات معاهدة مراكش. كما أشارت إلى أن الشعوب المغاربية لم تعد قادرة على الانتظار لفترة أطول لرؤية اتحاد اقتصادي فعّال يلبي احتياجاتها الملحة.

3- دراسة بلعيفة (2019) السياسات الإقليمية وانعكاسها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، استهدفت هذه الدراسة تسليط الضوء على الاتحاد المغاربي كأحد التكتلات الاقتصادية المهمة، باعتباره تجربة وحدوية بارزة ضمن جهود دول العالم الثالث. ركزت الدراسة على تحديد المصالح المشتركة التي دفعت إلى إنشاء الاتحاد المغاربي، مع تقييم مدى تحقيقه للأهداف الاقتصادية التي تأسس من أجلها، وتوصلت الدراسة إلى أن التكامل الاقتصادي المغاربي يواجه تحديات كبيرة، أبرزها الاختلالات في نظام العلاقات البينية بين دول المغرب العربي، إلى جانب التناقضات الأيديولوجية والسياسية بين الدول الأعضاء، وأكدت الدراسة أن هذه المعوقات تشكل عقبة رئيسية أمام أي محاولات جادة لتحقيق تكامل اقتصادي فعال بين دول الاتحاد.

4- دراسة مصطفى (2021) تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لتعزيز التجارة الخارجية، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مقومات التكامل بين دول المغرب العربي كمدخل لتوسيع نطاق التجارة البينية والعالمية، خلصت الدراسة إلى أن تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي يمثل آلية فعالة لتعزيز التجارة البينية داخل المنطقة، وحتى على المستوى العالمي. وأكدت أن انفتاح دول المغرب العربي على بعضها البعض من خلال إزالة الحواجز أمام التجارة البينية، وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بحرية أكبر، إلى جانب تنسيق الجهود المشتركة في مجالي التجارة والاستثمار، يمكن أن يسهم في تنويع القواعد الاقتصادية، كما خلصت الدراسة إلى أهمية العمل على تنويع المنتجات لتعزيز المبادلات التجارية داخل المنطقة، وابتكار منتجات تصديرية جديدة، مع زيادة الفرص المتاحة للقطاع الخاص لدعم التكامل الاقتصادي المغاربي.

ما يميز دراسة عن الدراسات السابقة

التركيز على تأثير التكامل على الاقتصاد الليبي بشكل خاص في حين ركزت الدراسات السابقة على التكامل الاقتصادي المغاربي بشكل عام وتأثيره على المنطقة ككل، تميز الدراسة بالتركيز على انعكاسات التكامل على الاقتصاد الليبي تحديدا، وتقديم تحليل لدور ليبيا في التكام المغاربي خاصة في قطاع النفط والغاز مقارنة مع الدراسات السابقة ركزت علي التجارة، ايضا اعتمدت على بيانات اقتصادية متعلقة بالاقتصاد الليبي والتجارة البينية.

المحور الأول: واقع التكامل الاقتصادي في دول الاتحاد المغاربي:

اولا: مفهوم التكامل الاقتصادي وأهميته

- تعريف التكامل الاقتصادي: هو عملية تهدف إلى دمج اقتصادات دولتين أو أكثر من خلال التنسيق والتعاون في السياسات الاقتصادية والمالية، ويهدف هذا التكامل إلى تحقيق منافع اقتصادية مشتركة وزيادة الكفاءة الاقتصادية للدول الأعضاء[1]، ويتدرج التكامل الاقتصادي عبر عدة مراحل تبدأ بالتعاون الاقتصادي البسيط وتصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي الكامل، وتشمل المراحل التالية[2]:

1- اتفاقيات التجارة الحرة: إزالة الحواجز الجمركية والعوائق على حركة السلع والخدمات بين الدول الأعضاء.

2- الاتحاد الجمركي: بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية، يتم توحيد التعرفة الجمركية تجاه الدول خارج الاتحاد.

3- السوق المشتركة: تحرير حركة عوامل الإنتاج مثل رأس المال والعمالة، إلى جانب السلع والخدمات.

3- الاتحاد الاقتصادي: توحيد السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية مع إمكانية اعتماد عملة موحدة.

4- الوحدة الاقتصادية الكاملة: اندماج شامل في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية بما يشبه الاتحاد الفيدرالي.

- أهمية التكامل الاقتصادي: وتتمثل الاهمية في الاتي[3]:

1- زيادة الكفاءة الاقتصادية: من خلال توسيع الأسواق وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير، يساهم التكامل في زيادة كفاءة الإنتاج والتوزيع بين الدول الأعضاء.

2- تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم التكامل في زيادة حجم الاستثمارات وتوسيع الأنشطة الاقتصادية، مما يؤدي إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي.

3- توسيع الأسواق: إزالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات يؤدي إلى توسيع الأسواق المتاحة للشركات المحلية، مما يعزز فرص التصدير والنمو.

4- تحسين التنافسية: يساعد التكامل الدول الأعضاء على تحسين جودة وتنافسية منتجاتها وخدماتها في الأسواق العالمية.

5- تنويع الاقتصاد: يسهم التكامل في تنويع الهيكل الاقتصادي للدول وتقليل الاعتماد على قطاعات محدودة، مما يعزز استقرارها الاقتصادي.

6- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي: من خلال التعاون المشترك، يساهم التكامل في تحقيق استقرار أكبر بين الدول الأعضاء، سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي.

7- دعم التنمية المستدامة: يساعد التكامل الاقتصادي على تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي، حماية البيئة، وتعزيز التقدم الاجتماعي.

---

[1] - البياتي، (2024)، التكامل الاقتصادي العربي فرضيات ومقارنات عالمية معاصرة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى، ص17.

[2]- القزويني. (2004)، التكامل الاقتصادي الولي والاقليمي (المجلد الاولى)، طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الاولى، ص243.

[3]- البياتي، مرجع سبق ذكره، ص19.

ومما لا شك فيه ان التكامل الاقتصادي يمثل أداة قوية لتعزيز التعاون بين الدول وتحقيق منافع اقتصادية مستدامة. بتطبيق آلياته بفعالية، يمكن للدول الأعضاء التغلب على التحديات الاقتصادية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

ثانيا: نشأة الاتحاد المغاربي

بعد حصول دول المغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، ليبيا، وموريتانيا) على استقلالها، واجهت تحديات جديدة تتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، أدركت الدول أن تحقيق التنمية لا يمكن أن يكون بجهود فردية، بل يتطلب التعاون الإقليمي.

مند عام 1963، تم توقيع اتفاقية الرباط بين المغرب، الجزائر، وتونس لتنسيق سياساتها الاقتصادية والتنموية، وعقدت لقاءات في طنجة وتونس عام 1964، وأسفرت عن إنشاء أجهزة تعاونية مثل اللجنة الاستشارية ومركز الدراسات الصناعية، وجرت الدول المغاربية محاولات لتعزيز التعاون الاقتصادي من خلال تنسيق السياسات الجمركية، وتوحيد الخطط التنموية، وتم إنشاء لجان متخصصة مثل لجنة الأمن الغذائي ولجنة البنية التحتية، لكن الإنجازات كانت محدودة بسبب التحديات السياسية والاقتصادي [1].

عقدت قمة مغاربية للدول الخمس في يونيو 1988 بالجزائر، وتم الاتفاق على إعداد مشروع الوحدة المغاربية، واعلن رسميًا عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 بمراكش، بهدف تحقيق حرية التبادل التجاري، إنشاء سوق مغاربية مشتركة، وتوحيد السياسات الاقتصادية [2].

تالثا: معوقات التكامل المغاربي

أ- المعوقات السياسية: تعتبرالعوائق السياسية من أبرز العقبات التي عرقلت مشروع التكامل المغاربي، ومن أهمها [3]:

1- اختلاف الأنظمة السياسية في الدول المغاربية: اختلاف النظم السياسية بين دول المنطقة شكّل حاجزًا أمام أي نشاط مشترك قد يُفضي إلى تحقيق التكامل الاقتصادي، حيث تقدم الدول المغاربية المصلحة الفردية والآنية على المصلحة القومية طويلة المدى، ما أدى إلى توترات سياسية بين الدول المغاربية.

2- غياب الإرادة السياسية: نجاح التكامل الاقتصادي المغاربي يتطلب إرادة سياسية مشتركة وقبولًا بمبدأ التعاون، لكن ضعف الالتزام بتنفيذ القرارات المشتركة وغياب التفاهم السياسي، لا سيما في القضايا الحساسة، حال دون تحقيق ذلك.

3- قضية الصحراء الغربية:تعتبر هذه القضية من أبرز العقبات التي أدت إلى تدهور العلاقات بين المغرب والجزائر، ما أثّر سلبًا على مشروع التكامل، بل وصل الأمر إلى طلب المغرب تجميد أنشطة الاتحاد أثناء رئاسة الجزائر له بسبب موقفها من القضية.

4- قضية لوكربي والحظر على ليبيا: التزام دول المغرب العربي بالقرارات الدولية بشأن الحظر الجوي المفروض على ليبيا تسبب في خلافات داخل الاتحاد، إذ رفضت ليبيا تسلم رئاسة المجلس من الجزائر عام 1995 احتجاجًا على ذلك.

---

[1] - الشكري (2007)، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر: الدوحة، ص4.

[2] - نفس المرجع، ص5.

[3] - بهلولي، (2014)، اقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 14، ص198.

5- الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر: الأزمة التي شهدتها الجزائر خلال التسعينيات انعكست سلبًا على مسار التكامل المغاربي.

ب- المعوقات الاقتصادية:

إلى جانب التحديات السياسية، تواجه فكرة التكامل المغاربي مجموعة من العوائق الاقتصادية، أبرزها [1]:

1- ضعف المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي: على الرغم من عوامل التقارب، إلا أن حجم التبادل التجاري بين دول المنطقة لا يتجاوز 3% من إجمالي مبادلاتها، ما يشكل عقبة أمام التكامل.

2- ضعف التعاون متعدد الأطراف: التعاون بين دول المغرب العربي ظل محصورًا في المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي بقيت دون تنفيذ فعلي على أرض الواقع.

3- التبعية الاقتصادية للخارج: تُظهر الدراسات أن اقتصادات دول المغرب العربي تعتمد بشكل كبير على الاتحاد الأوروبي، حيث يتم ثلثا مبادلاتها التجارية معه، ما يُضعف فرص تعزيز التعاون الاقتصادي الداخلي.

4- التباين في السياسات والنظم الاقتصادية: اختلاف السياسات الاقتصادية بين دول المنطقة يُعدّ عائقًا إضافيًا، إذ تتبع تونس والمغرب وموريتانيا سياسات اقتصادية ليبرالية، في حين كانت الجزائر وليبيا تطبّقان سياسات موجّهة قبل تحرير اقتصادهما، هذا بالإضافة إلى تخلف الهياكل الاقتصادية، ما يزيد من صعوبة تحقيق التكامل.

المحور الثاني: علاقة الاقتصاد الليبي بالتكامل الاقتصادي

اولا: تحليل دور ليبيا في الاقتصاد المغاربي

تعد ليبيا من الدول المحورية في منطقة المغرب العربي، وتمتلك موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا وثروات طبيعية هائلة، لا سيما النفط والغاز، ورغم التحديات السياسية والاقتصادية التي واجهتها، فإن دورها في الاقتصاد المغاربي يمكن تحليله من خلال الجوانب التالية:

1- الموارد الطبيعية ودورها في التكامل الاقتصادي:

- ثروة النفط والغاز الطبيعي:

تعتبر ليبيا واحة من ابرز منتجي النفط والغاز الطبيعي في منطقة المغرب العربي، وتمثل هذه الموارد عاملا حيويا في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة، وبفضل احتياطاتها الضخمة يمكن لليبيا ان تكون موردا رئيسيا للطاقة لدول المغرب العربي، وهدا سيساهم في تقليل اعتماد الدول المغاربية علي الاسواق الخارجية وتوفير مصادر طاقة بأسعار تنافسية.

جدول رقم (1) يبين الاحتياطيات والانتاج والصادرات من النفط الخام والغاز الطبيعي للدولة الليبية سنة 2022

البيانات	النفط الخام	الغاز الطبيعي
الاحتياطيات المؤكدة	48.4 مليار برميل	1505 مليار متر مكعب

[1] - بهلولي، نفس المرجع السابق، ص199.

2.480 مليار متر مكعب	1207 الف برميل سنة 2021 981 الف برميل سنة 2022	الانتاج
2.480 مليار متر مكعب	783.4 الف برميل يوميا	الصادرات

المصدر: اعداد الباحث حسب تقرير منظمة الاوبك لسنة 2023

من خلال البيانات في الجدول رقم (1)، يتضح ان الدولة الليبية تعتبر من أكبر المساهمين في تلبية الطلب الإقليمي على الطاقة، مما يُعزز التكامل الاقتصادي من خلال توفير إمدادات ثابتة وموثوقة لدول المغرب العربي.

- احتياطي العملة الصعبة ودوره في تعزيز الاقتصاد المغاربي

تعتمد ليبيا بشكل كبير على صادراتها من النفط والغاز لتوفير العملة الصعبة، مما يمنحها قدرة متميزة على الاستثمار في مشاريع إقليمية مشتركة تسهم في تحسين البنية التحتية وتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي.

- احتياطي العملة الصعبة في ليبيا[1] :

بلغ الاحتياطي الأجنبي في ليبيا حوالي 92.43مليار دولار خلال عام 2023، مما يجعلها في صدارة دول القارة الإفريقية من حيث حجم الاحتياطيات، وحجم الأصول الليبية المجمدة يقدر بـ 70مليار دولار، وهذا يبرز إمكانياتها الاقتصادية الكبيرة باعتبارها من أكبر الدول المصدّرة للنفط في إفريقيا.

- مقارنة مع دول مغاربية أخرى [2].

- الجزائر تحتل المرتبة الثانية في القارة الإفريقية من حيث احتياطي العملة الصعبة، بقيمة 81.22مليار دولار.
- المغرب يحتل المرتبة الرابعة في القارة باحتياطي يبلغ 36.33مليار دولار، ويعتمد بشكل خاص على الزراعة، التعدين، والتصنيع.
- تونس تأتي في المرتبة الثامنة، باحتياطي يبلغ 9.24مليار دولار، يتميز بالاستقرار بفضل اقتصاد متنوع يعتمد على السياحة، الزراعة، والصناعات التحويلية.

هذه الاحتياطيات الكبيرة تُتيح لليبيا دورًا محوريًا في الاقتصاد المغاربي، حيث يمكنها دعم مبادرات إقليمية واستثمارات استراتيجية في مجالات الطاقة والبنية التحتية، مما يسهم في دفع عجلة التنمية والتكامل الاقتصادي في المنطقة.

2- السوق الليبية كمحرك للتكامل المغاربي:

تمثل ليبيا سوقًا واعدة لدول المغرب العربي، حيث تستورد كميات كبيرة من السلع والمنتجات الزراعية والصناعية من دول الجوار، لا سيما تونس والجزائر، ورغم التحديات الاقتصادية والسياسية، تظل السوق الليبية مصدر دخل مهم للعديد من الشركات المغاربية، خاصة في قطاعات البناء، المواد الغذائية، والخدمات.

أهمية السوق الليبية في التبادل التجاري المغاربي:

- واردات السلع من الدول المغاربية :

[1] - البنك الدولي، تقرير 2023.
[2] - البنك الدولي، تقرير 2023.

- تعتبر تونس الشريك التجاري الأكبر لليبيا في المنطقة، حيث تعتمد بشكل كبير على السوق الليبية لتصدير المنتجات الزراعية، الغذائية، والخدمات.
- المغرب يُصدّر مجموعة متنوعة من المنتجات الصناعية والغذائية، ما يعكس تنوع العلاقات التجارية بين البلدين.
- الجزائر تُركز على تصدير المواد الصناعية والطاقة.

-الفرص الاقتصادية للسوق الليبية:

- يمكن لليبيا أن تكون سوقًا جاذبة للصادرات المغاربية، مما يُسهم في تخفيف الاعتماد على الأسواق الخارجية ويعزز التكامل الاقتصادي.
- مع استقرار الوضع الاقتصادي والسياسي، قد تزداد فرص التعاون في قطاعات البنية التحتية، الخدمات، والطاقة.

الجدول رقم (2) يوضح حجم الواردات الليبية من الدول المغاربية بين عامي 2013 و2017 بملايين الدولارات:

الدولة	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	22	36	22	31	19
موريتانيا	0	0	0	0	0
المغرب	85	-	67	89	74
تونس	849	654	532	440	391
الاجمالي	956	689	622	559	484

المصدر: اعداد الباحث بناءا علي بيانات احصائيات اتحاد المغرب العربي 2023

يتضح من الجدول ان تونس تُمثّل الشريك التجاري الأبرز، حيث تتصدر الواردات الليبية من تونس مقارنة ببقية دول المغرب العربي، مع انخفاض تدريجي في السنوات الأخيرة نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية.، وان المغرب يبرز كشريك تجاري مهم، مع تذبذب في حجم الصادرات إلى ليبيا خلال الفترة المذكورة.، بينما الجزائر تُساهم بشكل أقل نسبيًا، مع استقرار نسبي في صادراتها إلى ليبيا، اما موريتانيا لا تُظهر أي نشاط تجاري يُذكر مع ليبيا خلال هذه الفترة، وتعكس البيانات انخفاضًا مستمرًا في إجمالي الواردات الليبية من دول المغرب العربي، بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية في ليبيا وعدم الاستقرار الاقتصادي.

ثانيا: القطاعات الاقتصادية الليبية التي قد تساهم في التكامل الاقتصادي.

1- قطاع الزراعة :

قطاع الزراعة في ليبيا يُعتبر من القطاعات التي تمتلك إمكانيات كبيرة للمساهمة في تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي. ورغم التحديات المرتبطة بالبيئة والمناخ والبنية التحتية، فإن القطاع يمكن أن يلعب دورًا محوريًا من خلال دعم الإنتاج المحلي، وتعزيز التجارة الزراعية الإقليمية، وتقليل الاعتماد على الواردات.

مساهمة قطاع الزراعة الليبي في التكامل الاقتصادي المغاربي:

أ- تعزيز التجارة الإقليمية: يمكن للصادرات الزراعية الليبية أن تكون عاملًا مشتركًا لتلبية احتياجات الدول المغاربية، خصوصًا في منتجات مثل الزيتون والتمور والخضروات، والاستفادة من الموقع الجغرافي لليبيا يسهم في تقليل تكاليف النقل ويُعزز تدفق المنتجات الزراعية داخل الإقليم.

ب- فرص الاستثمار والتعاون: زيادة الإنتاج الزراعي في ليبيا يُمكن أن يفتح المجال لمشاريع زراعية مشتركة بين الدول المغاربية، مثل إنشاء شبكات توزيع موحدة أو تعزيز التقنيات الزراعية الحديثة، ويمكن أن تعمل ليبيا كمحور إقليمي لتوفير المنتجات الزراعية لدول الجوار التي تعاني من نقص في بعض السلع.

جدول رقم (3) الصادرات والواردات الزراعية الليبية للفترة 2020- 2021 مليون دولار

الواردات الزراعية	الصادرات الزراعية	السنوات
1.723	24.74	2020
2.272	29.94	2021
%31.88	%21.02	المعدل السنوي %

المصدر: اعداد الباحث وفقا لبيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2022.

يتضح من الجدول (3) ارتفاع الصادرات الزراعية حيث نموًا ملحوظًا بنسبة 21.02% بين عامي 2020 و2021، ويعكس هذا النمو تحسنًا نسبيًا في كفاءة الإنتاج الزراعي المحلي، ما يُشير إلى قدرة ليبيا على زيادة مساهمتها في التجارة الزراعية الإقليمية.

ايضا الزيادة في الواردات الزراعية حيث ارتفعت بمعدل 31.88%خلال نفس الفترة، مما يعكس استمرار الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات الغذائية.، ويظهر ذلك وجود فجوة إنتاجية محلية يمكن تقليلها عبر تعزيز التعاون الزراعي بين الدول المغاربية.

ومن ابرز التحديات للقطاع الزراعي في ليبيا ضعف البنية التحتية الزراعية في ليبيا، والتغيرات المناخية والجفاف الذي يُؤثر على الإنتاج المحلي، ونقص التقنيات الزراعية الحديثة والاعتماد على الأساليب التقليدية[1] .

مما سبق نستطيع القول ان قطاع الزراعة الليبي يمتلك إمكانيات واعدة لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي من خلال تحسين الصادرات الزراعية وزيادة التعاون الإقليمي، ومع تطوير البنية التحتية الزراعية واعتماد تقنيات حديثة، يمكن لليبيا أن تُساهم بشكل أكبر في تحقيق الأمن الغذائي والتكامل الزراعي لدول المنطقة.

2- قطاع النفط والغاز الطبيعي

قطاع النفط والغاز الطبيعي الليبي يُعد من أبرز عوامل القوة الاقتصادية في ليبيا، كما يمثل عنصرًا استراتيجيًا لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي، نظرًا للاحتياطيات والإنتاج الكبيرين، فإن هذا القطاع يمكن أن يسهم بشكل مباشر في تلبية احتياجات الطاقة للدول المغاربية وتعزيز التعاون الإقليمي في مجالات متعددة.

[1] - التقرير العربي الموحد، 2023، ص227.

مساهمة قطاع النفط والغاز الليبي في التكامل المغاربي:

أ- مصدر رئيسي للطاقة وهذا بفضل الإنتاج الضخم من النفط والغاز، يمكن لليبيا أن تُصبح موردًا أساسيًا للطاقة لدول المغرب العربي، مما يدعم تنميتها الاقتصادية ويقلل من اعتمادها على الأسواق الدولية، وايضا التعاون الإقليمي في نقل الطاقة من ليبيا إلى دول الجوار يسهم في تقليل تكاليف استيراد الطاقة وتحقيق الاستقرار.

ب- تعزيز التجارة المغاربية من خلال تصدير النفط والغاز إلى دول المغرب العربي يمكن أن يُعزز التبادل التجاري داخل المنطقة، ويُسهم في تقوية الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ويمكن الدولة الليبية من استخدامه كقاعدة إقليمية لإمداد دول المغرب العربي بالطاقة، مما يدعم التكامل في قطاعات أخرى مثل النقل والصناعة.

جدول رقم (4) انتاج ليبيا من النفط الخام والغاز الطبيعي لسنوات 2021-2022-2023

السنة	2023	2022	2021
النفط الخام (مليون برميل)	432.227	353.160	434.520
الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	12.39م	12.6	13.0

المصدر: اعداد الباحث بناءا علي بيانات تقرير المؤسسة الوطنية للنفط 2023- التقرير العربي الموحد 2023.

يتضح من الجدول ان إنتاج النفط الخام بلغ في عام 2023حوالي 432.227مليون برميل، وهو ما يمثل زيادة مقارنة بعام 2022الذي سجل 353.160مليون برميل، ولكن أقل بقليل من إنتاج عام 2021الذي بلغ 434.520مليون برميل، ويبن هذا الإنتاج استقرارًا نسبيًا رغم التحديات، مما يعزز دور ليبيا كمصدر موثوق للطاقة في المنطقة المغاربية، اما نتاج الغاز الطبيعي سجل انخفاضًا طفيفًا على مدار الأعوام الثلاثة، ففي عام 2023بلغ الإنتاج 12.39مليار متر مكعب، مقارنة بـ 12.6مليار متر مكعب في عام 2022و 13.0مليار متر مكعب في عام 2021، وبالرغم من الانخفاض البسيط، يظل إنتاج الغاز الطبيعي الليبي كبيرًا بما يكفي لدعم التكامل الاقتصادي في مجال الطاقة داخل المنطقة.

2- قطاع الصناعات

شهدت ليبيا تطورا صناعيا لايعود لاكتشاف المشتقات البترولية وحسب وانما بسبب الاستراتيجية التي وضعتها الدولة، ولدلك حرصت المستمرين الى استثمار اموالهم في هذا القطاع ومن بين الصناعات في لدولة اللبيبة الصناعة الاستخراجية والتعين والصناعة التحويلية وصناعة الحديد والصلب وصناعة الاسمنت وصناعة البتروكيماويات وصناعة الاسمدة، وقد قامت الحكومة الليبية بتطوير مجال الصناعة بحيث بدأت العديد من المصانع العمل في صناعة المنتجات الغذائية والملابس والصناعات اليدوية[1] .

مساهمة قطاع الصناعة في التكامل المغاربي

أ- الصناعات التحويلية بالرغم التحديات، تُعد الصناعات التحويلية في ليبيا ذات إمكانات كبيرة للتعاون مع دول المغرب العربي، حيث يمكن تبادل الخبرات الفنية والتكنولوجية وتعزيز الإنتاجية المشتركة.

[1] - المركز الليبي للدراسات، تقرير 2023.

ب- قطاع التعدين يعد التعدين من القطاعات البارزة في ليبيا، إذ يسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، مما يفتح المجال أمام تعزيز الشراكات مع الدول المغاربية للاستفادة من الموارد الطبيعية المتاحة.

ج- الصناعات الكيماوية والغذائية وتظهر بيانات الإنتاج أهمية هذه الصناعات، حيث يمكن توظيفها لتعزيز التجارة البينية لدول المغرب العربي، خاصة في مجالات الأسمدة والمواد الغذائية التي تعتبر ضرورية لاستقرار الأمن الغذائي الإقليمي.

جدول رقم (5) يوضح الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الصناعية الاقتصادية (بالألف دينار ليبي)

القطاعات الاقتصادية	2016	2017	2018	2019
الصناعات التحويلية	2,939.5	2,674.3	2,672.9	2,120.6
التعدين	27,985.2	52,410.1	63,580.2	56,668.3
مواد غذائية	46,741	67,380	61,289	49,371
الصناعات الكيماوية	177,339	126,804	30,385	153,566

المصدر: النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، اعدادات مختلفة.

يتضح من الجدول ان الصناعات التحويلية شهدت انخفاضًا تدريجيًا من عام 2016 إلى 2019، حيث تراجع الإنتاج من 2,939.5 ألف دينار ليبي في 2016 إلى 2,120.6 ألف دينار ليبي في 2019. هذا الانخفاض يشير إلى الحاجة لتعزيز الاستثمارات والتكنولوجيا لدعم هذا القطاع، بينما قطاع التعدين سجل نموًا ملحوظًا بين عامي 2016 و2018، حيث قفز الإنتاج من 27,985.2 ألف دينار ليبي في 2016 إلى 63,580.2 ألف دينار ليبي في 2018، قبل أن ينخفض قليلاً إلى 56,668.3 ألف دينار ليبي في 2019، ويظهر هذا النمو الكبير أهمية التعدين كمحرك أساسي للاقتصاد الليبي ودوره في تعزيز التكامل الإقليمي عبر التعاون في استغلال الموارد الطبيعية، اما بالنسبة لقطاع المواد الغذائية مواد غذائية حافظ على مستوى عالٍ من الإنتاج، مع تسجيل اعلى انتاج في عام 2017 بـ67,380 ألف دينار ليبي، لكنه شهد تراجعًا طفيفًا في السنوات اللاحقة، ويبرز هذا القطاع كركيزة للأمن الغذائي، مما يعزز التعاون الإقليمي بين الدول المغاربية في تبادل المنتجات الغذائية، واما قطاع الصناعات الكيماوية تدبدب الإنتاج في هذا القطاع بشكل ملحوظ، حيث ارتفع إلى 177,339 ألف دينار ليبي في 2016، ثم انخفض إلى 30,385 ألف دينار ليبي في 2018، ليعود ويرتفع مجددًا إلى 153,566 ألف دينار ليبي في 2019. هذه التقلبات تبرز الحاجة إلى استقرار هذا القطاع الحيوي الذي يمكن أن يكون قاعدة قوية للتعاون الإقليمي.

يمثل قطاع الصناعة في ليبيا عنصرًا أساسيًا في تحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، إذ تمتلك البلاد موارد طبيعية وقدرات إنتاجية تؤهلها للعب دور قيادي في مجالات التعدين، الصناعات التحويلية، والصناعات الكيماوية، ومع معالجة التحديات القائمة، يمكن لقطاع الصناعة أن يعزز التجارة البينية ويخلق فرصًا اقتصادية مشتركة لدول المغرب العربي.

المحور الثالث: انعكاسات التكامل الاقتصادي المغاربي على الاقتصاد الليبي:

التكامل الاقتصادي المغاربي يحمل في طياته العديد من الانعكاسات المحتملة علي الاقتصاد الليبي تتمثل الانعكاسات في الاتي:

اولا: تعزيز التجارة البينية

يمكن للتكامل ان يفتح اسواق دول المغرب العربي امام المنتجات والخدمات الليبية، خاصة في قطاعات النفط والغاز والصناعات البتروكيماوية مما يزيد حجم الصادرات الليبية ويحسن ميزان المدفوعات.

جدول رقم (6) يوضح التجارة البينية للدولة الليبية (المبالغ بمليون الدولارات)

الدولة	2013		2014		2015		2016		2017	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الجزائر	22	1	36	0	22	1	31	-	19	0
موريتانيا	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المغرب	85	8	-	15	67	3	89	5	74	12
تونس	849	248	654	15	532	15	440	2	391	36
الاجمالي	956	256	689	30	622	19	559	34	484	49

المصدر: اعداد الباحث بناءا علي بيانات تقرير اتحاد المغرب العربي 2023

يتضح من الجدول انخفاض إجمالي الواردات حيث تشير البيانات إلى تراجع الواردات الليبية من دول المغرب العربي من 956مليون دولار في 2013 إلى 484 مليون دولار في 2017، مما يعكس انخفاضًا في الاعتماد على المنتجات المستوردة من هذه الدول، ايضا تقلبات في الصادرات حيث شهدت الصادرات الليبية تذبذبًا خلال الفترة 2013-2017، حيث انخفضت من 256مليون دولار في 2013 إلى 19 مليون دولار في 2015 قبل أن تبدأ بالارتفاع التدريجي لتصل إلى 49مليون دولار في 2017، أهمية السوق التونسي حيث تعد الشريك التجاري الأكبر لليبيا بين دول المغرب العربي، حيث استحوذت على الحصة الأكبر من الصادرات والواردات مقارنةً بالجزائر والمغرب وموريتانيا.

ثانيا: تحقيق التنوع الاقتصاد

يقصد به التخلص من التبعية لقطاع محدد خاصة قطاع النفط، وذلك من خلال تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي في مختلف القطاعات والتي تهدف الى توفير فرص العمل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي[1] .

يعد التكامل الاقتصادي المغاربي احد الادوات الفعالة لتعزيز التنوع الاقتصادي في ليبيا، نظرا الاستمرار هيمنة قطاع النفط على الاقتصاد الليبي، حيث بلغت مساهمة الصادرات النفطية اكتر من (85.64%) من اجمالي الصادرات، بينما سجلت الصادرات الغير النفطية نسبة متدنية لا تتجاوز (14.36%)، مما يعكس ضعف التنوع في مصادر الدخل[2] .

[1] - علال، (2015)، واقع التنويع الاقتصادي واثرة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد7، العدد2، ص505.

[2]- بازينة، حتوق، (2021)، التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 4، العدد3، ص32.

ان ضعف التنويع الاقتصادي ينعكس سلبا على استقرار النمو الاقتصادي، حيث اظهرت دراسة نتائج القياس باستخدام معامل (هيرشمان- هيرفندال) ان مستوي التركيز على النفط في الاقتصاد الليبي مرتفع حيت بلغ 0.8 للصادرات، و0.6 للإيرادات، مما يبرز الحاجة الملحة الي تقليل الاعتماد على قطاع واحد.

يمكن للتكامل الاقتصادي المغاربي ان يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي في ليبيا من خلال تحقيق جدب الاستثمارات الى القطاعات الغير النفطية، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى، مثل الصناعة (5%) والزراعة (3.6%) من الناتج المحلي الاجمالي [1]، وهذا ما يستدعي من الاستفادة من التكامل الاقليمي لتحفيز هذه القطاعات، وايضا تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام، اذ اظهرت بعض النتائج الاقتصادية ان كل زيادة في مستوى التنويع تساهم في تحسين النمو الاقتصادي، حيث بلغت مرونة الناتج للتنويع الاقتصادي (0.48-)، وهو ما يعني ان حدوث تغير بقدار (1%) في التنويع الاقتصادي ينتج عنه حدوث تغير في الناتج الاقتصادي بقدار (0.48-%) [2]، مما يؤكد العلاقة الايجابية بين التنويع والنمو.

وبناء علي ما سبق فان تعزيز التكامل المغاربي يمكن ان يكون استراتيجية فعالة لدعم التنويع الاقتصادي في ليبيا، من خلال تنشيط القطاعات الغير نفطية وتوسيع الصادرات بين الدول المغاربية.

ثالثا: جذب الاستثمار

يعد جذب الاستثمار احد الفوائد الاقتصادية المباشرة لتعزيز التكامل بين دول المغرب العربي، حيث يوفر التكامل بيئة استثمارية اكثر استقرارا وجاذبية لرؤوس الاموال الاجنبية بالنسبة للدولة الليبية، ويمكن ان يساهم التكامل المغاربي في تقليل المخاطر السياسية والاقتصادية التي تعيق تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما انه يعزز مناخ الاعمال عبر توحيد السياسات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية المشتركة بين الدول المغاربية، وهناك مجموعة من اعوام التي تؤثر على جذب الاستثمار الى ليبيا وهي جميعها يمنكن ان تعزز التكامل الاقتصادي المغاربي لتكامل اقليمي فعال وتتمثل هذه العوامل في الاتي:

1- تحسين الاستقرار السياسي وتعزيز الثقة الاستثمارية

يعتبر الاستقرار السياسي احد العوامل المهمة لجدب الاستثمارات الاجنبية حيث يخلق بيئة آمنة للمستثمرين ويقلل من المخاطر المرتبطة بعدم الاستقرار الامني والاقتصادي، ان الاستقرار السياسي في ليبيا له تأثير ايجابي كبير على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في حين ان عدم الاستقرار يؤدي الى تراجع تدفق الاستثمار، حيث أظهرت بعض الدراسات نتائج ان نسبة تدفق الاستثمارات الى ليبيا بلغت نسبة (6.89%) من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2007 قبل ان يتراجع بشكل كبير بعد 2011 [3]، ومن هذا المنطلق يمكن يؤدي التكامل الاقتصادي مع دول المغرب العربي الى تحفيز الطلب المحلي والاقليمي ويعزز مناخ الاستثمار ويجدب المزيد من المستثمرين.

2- تحسين البنية التحتية وتعزيز التنافسية الاقتصادية

تعد البنية التحتية عاملا مهما لجدب الاستثمارات، حيث تحتاج ليبيا الى تحسين شبكات النقل والكهرباء والاتصالات لجعل بيئة الاعمال اكثر كفاءة، وتشير التقارير لبعض الدراسات ان ضعف البنية التحتية في ليبيا ادي الى تراجع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر حيث لم يتم تأسيس سوى مشروعين

[1] - بغني، (2018)، التنويع الاقتصادي واثره على النمو في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبئية، المجلد 9، العدد 1، الجزء 2، ص621.

[2] - بازينة، مرجع سبق ذكره، ص34.

[3] - الشريف، الكوافي، (2021)، بيئة الاستثمار ودورها في جدب وتحفيز الاستثمار في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بغازي، مقالة رقم 2، الاصدار السادس، ص31.

استثماريين فقط عام 2018 بقيمة (23مليون دولار) [1]، وتعتبر قيمة متواضعة مقارنة بالإمكانيات المتاحة، ويساهم التكامل المغاربي في تعزيز المشاريع المشتركة في البنية التحتية مما يجعل للدولة الليبية وجهة اكثر جاذبية للاستثمارات الاجنبية.

3- توسيع الاسواق ورفع مستوى الطلب المحلي

يسهم التكامل المغاربي في توحيد الاسواق الاقليمية لدول المغرب العربي، مما يتح للمستثمرين الاجانب فرصة الوصول الى قاعدة مستهلكين اوسع، ووفقا لإحصاءات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار جذبت ليبيا (22.9 مليار دولار) من الاستثمار الاجنبي المباشر بين عامي 2007 و2015، ما جعلها في المرتبة السادسة عربيا من حيث تدفق الاستثمار الاجنبي [2]، ومع ذلك فان انكماش السوق المحلي بسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية ادى الى تراجع هذه التدفقات بعد عام 2015.

4- زيادة الانفتاح التجاري وتحفيز الاستثمار الأجنبي

الانفتاح التجاري يعد من العوامل الاساسية في تعزيز الاستثمار الاجنبي، حيث يساعد في تسهيل تدفق السلع ورؤوس الاموال، وفقا لدراسة حول الاستثمار الاجنبي المباشر في ليبيا فان هناك علاقة ايجابية بين درجة الانفتاح الاقتصادي وتدفقات الاستثمار الاجنبي، حيث سجلت ليبيا حصة (6.2%) من اجمالي التدفقات الاستثمارية في المنطقة العربية عام 2015 [3]، ويمكن للتكامل المغربي ان يساهم في زيادة هذ الانفتاح من خلال خفض الحواجز الجمركية وتحسين بيئة الاعمال مما يسهل لى الشركات الاجنبية دخول السوق الليبي.

5- تطوير بيئة قانونية واستثمارية مستقرة

يعتبر الاطار القانوني والتنظيمي من العوامل الاساسية لجدب الاستثمارات الاجنبية، حيث تسهم الحوكمة الفعالة في زيادة ثقة المستثمرين، وتشير بعض الدراسات ان ليبيا كانت تصنف ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة للاستثمار قبل 2011 لكنها تراجعت بشكل كبير بعد الاحداث السياسية التي أثرت على استقرار القوانين الاستثمارية [4]، ومن خلال التكامل المغاربي يمكن تعزيز الإصلاحات القانونية وتحسين البيئة التنظيمية للاستثمار.

الخاتمة

اولا: النتائج

1- لا يزال التكامل الاقتصادي المغاربي يواجه تحديات كبيرة، ابرزها التباينات السياسية والاقتصادية بين الدول المغاربية، مما يحد من تحقيق الاهداف المرجوة من اتحاد المغرب العربي.

2- يشكل الاقتصاد الليبي عنصرا استراتيجيا في التكامل الاقتصادي الاقليمي، خاصة من خلال قطاع النفط والغاز، لا ان التحديات السياسية والامنية تعيق استغلال هذه الفرص.

3- ضعف التجارة البينية بين دول المغرب العربي ادى الى انخفاض مستوى التعاون الاقتصادي، حيث لا تتجاوز نسبة التبادل التجاري الاقليمي 3% من اجمال التجارة الخارجية للدول المغاربية.

[1] - نفس المرجع، ص32.
[2] - نفس المرجع، ص32.
[3] - مرغم، منصور،(2023)، دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر الي ليبيا 2000-2020. المجلة الاكاديمية المفتوحة للعلوم التطبيقية والانسانية، المجلد4، العدد1، ص29.
[4] - نفس المرجع، ص32.

4- يمكن ان تحقق التكامل الاقتصادي المغاربي فوائد ملموسة لليبيا، بما في ذلك جذب الاستثمارات الاجنبية، وتحسين الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز التنويع الاقتصادي عبر تطوير قطاعات غير نفطية مثل قطاع الزراعة والصناعة.

5- تحتاج ليبيا الى تطوير البنية التحتية وتحسي مناخ الاستثمار لتعزيز دورها في التكامل الاقتصادي المغاربي، حيث يعد ضعف البنية التحتية احد ابرز العوائق اما تدفق الاستثمارات.

6- مساهمة القطاعات الغير النفطية في الناتج المحلي ضعيفة حيث تساهم الصناعة 5% والزراعة 3.6%، يعكس ها الاعتماد الكبير على النفط مما يجعل الاقتصاد الليبي عرضة للتقلبات العالمية.

ثانيا: التوصيات

1- تعزيز التجارة البينية يحيث يتم العمل على زيادة التبادل التجاري يبن دول المغرب العربي الدي لا تتجاوز 3% من اجمال التجارة الخارجية، وايضا ازالة الحواجز الجمركية وتسهيل حركة السلع والخدمات، خاصة في القطاعات التي تتمتع فيها الدولة الليبية بميزة نسبية مثل النفط والغاز والزراعة.

2- تنويع الاقتصاد الليبي من خلال تعزيز القطاعات الغير نفطية خاصة الزراعة والصناعة، حيث تساهم الزراعة حاليا بنسبة 3.6% فقط من الناتج المحلي الاجمال، وايضا زيادة الاستثمارات في النبيه التحتية الزراعية والصناعية وتعزيز التعاون مع دول الاتحاد المغاربي في هذه القطاعات.

3- تحسين البنية التحتية من خلال تطوير مجالات النقل والطاقة لتسهيل حركة السلع والخدمات وتعزيز التكامل الاقتصادي وانشاء صندوق استثماري اقليمي لتمويل مشاريع البنية التحتية المشتركة.

4- تعزيز التعاون في مجال الطاقة حيث يمكن لليبيا ان تلعب دورا محوريا في التعاون الاقليمي، خاصة من خلال تصدير النفط والغاز الى دول المغرب العربي بأسعار تنافسية، ايضا مع انتاج يومي يبلغ 783.4 الف برميل يمكن ان تكون مصدرا رئيسيا للطاقة في التكامل المغاربي.

5- العمل علي زيادة وتعزيز الصادرات الزراعية الليبية التي ارتفعت من 24.74 مليون دولار عام 2020 الى 29.94 مليون دولار عام 2021، ويمكن تحقيق ذلك تحسين جودة المنتجات الزراعية وزيادة التعاون مع دول المغرب العربي في مجال الامن الغذائي.

6- العمل على زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الذي لا يتجاوز 5% من خلال تعزيز التعاون مع دول المغرب العربي في مجالات الصناعات التحويلية والتعدين.

المصادر والمراجع

اولا: الكتب

1- البياتي، (2024)، التكامل الاقتصادي العربي فرضيات ومقارنات عالمية معاصرة، بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة الاولى.

2- القزويني. (2004)، التكامل الاقتصادي الولي والاقليمي (المجلد الاولى)، طرابلس: اكاديمية الدراسات العليا، الطبعة الاولى.

ثانيا: المجلات والدوريات

1- الشريف، الكوافي، (2021)، بيئة الاستثمار ودورها في جدب وتحفيز الاستثمار في ليبيا، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بغازي، مقالة رقم 2، الاصدار السادس.

2- الشكري (2007)، تجربة التكامل الاقتصادي لدول المغرب العربي، المؤتمر المصرفي العربي السنوي رؤية عربية للقمة الاقتصادية، قطر: الدوحة.

3- بازينة، حتوق، (2021)، التنويع الاقتصادي واثره على النمو الاقتصادي دراسة على الاقتصاد الليبي، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 4، العدد3.

4- بغني، (2018)، التنويع الاقتصادي واثره على النمو في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2014، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبئية، المجلد 9، العدد 1، الجزء 2.

5- بهلولي، (2014)، اقامة منطقة التجارة الحرة المغاربية كمدخل لتحقيق التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 14.

6- بلعيفة، (2019)، السياسات الإقليمية وانعكاسها على مشروع التكامل الاقتصادي المغاربي، مجلة ابحاث قانونية وسياسية، العدد 3.

7- دبيح، (2017)، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الواقع والآفاق، مجلة العقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس، الجزائر، العدد8.

8- علال، (2015)، واقع النتويع الاقتصادي واترة على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي. مجلة الريادة لاقتصاديات الاعمال، المجلد7، العدد2.

9- مرغم، منصور،(2023)، دراسة تطبيقية عن البيئة الاستثمارية ودورها في جدب الاستثمار الاجنبي المباشر الي ليبيا 2000-2020. المجلة الاكاديمية المفتوحة للعلوم التطبيقية والانسانية، المجلد4، العدد1.

10- مصطفى، (2021)، تفعيل التكامل الاقتصادي المغاربي كآلية لتعزيز التجارة الخارجية، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 4 العدد1.

11- نوري وبوسعد (2018)، التكامل الاقتصادي المغاربي بين الإخفاق وتكلفة عدم الإنجاز، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد14.

ثالثا: التقارير

1- اتحاد المغرب العربي، 2023.

2- البنك الدولي، اعداد مختلفة.

3- التقرير العربي الموحد، اعداد مختلفة.

4- المركز الليبي للدراسات، 2022.

5- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2022.

6- المؤسسة الوطنية للنفط، 2023.

7- النشرة الاقتصادية لمصرف ليبيا المركزي، اعداد مختلفة.